المحور الأول: التنمية المستدامة: المفهوم، التطور والابعاد

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من ابرز المفاهيم العالمية التي تم طرحها للنقاش في نهاية القرن 20، فقد عقدت من اجلها القمم والمنتديات العالمية، بالنظر لتعدد ابعادها ومستوياتها والمقاربات التي تناولتها، وقد جاء هذا المفهوم كبديل لمفاهيم تنموية سابقة، هذا المفهوم يقوم على فكرة رئيسية مفادها ان تحقيق واشباع حاجات الحاضر لا يمكن ان يكون على حساب الاجيال القادمة.

أولا: مفهوم التنمية المستدامة: أول من أشار إلى مفهوم التنمية المستدامة بشكل رسمي هو تقرير" مستقبلنا المشترك "Our Common Future الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة في عام 1987، وقد تشكلت هذه اللجنة بتكليف من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1983 برئاسة "برونتلاند Gro Harlem Bruntland" رئيسة وزراء النرويج أنداك مكونة من 22 عضو من النخب السياسية والاقتصادية والخبراء في مجال التنمية والتخطيط في العالم من أجل دراسة تأثير السياسات التصنيعية والاقتصادية على الموارد وقد عرفت التنمية المستدامة بأنها:" التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاته .

وقد اكتسب تعريف هيئة "براند تلاند" للتنمية المستدامة شهرة دولية في الوسط الاقتصادي منذ بداية الحوار حول ذلك المفهوم، حيث ظهرت في تقرير تلك الهيئة المعروف بعنوان مستقبلنا المشترك في عام 1987 محاولة لتعريف التنمية المستدامة" بأنها عملية التأكد أن قدراتنا لتلبية احتياجاتنا في الحاضر لا تؤثر سلبياً في قدرات أجيال المستقبل لتلبية احتياجاتهم". وقد عرفها أيضاً "بأنها عملية التفاعل بين ثلاثة أنظمة: نظام حيوي، نظام اقتصادي، نظام اجتماعي."

***- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية:**

لقد عرف المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ، والذي انعقد في ريو دي جانيرو عام 1992 التنمية المستدامة بأنها: "ضرورة انجاز الحق في التنمية "، بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أنه لكي

تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير بها بمعزل عنها ."

***-تعريف مؤتمر منظمة الزراعة و الأغذية العالمية:**

التنمية المستدامة هي: "إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية ، ولا تؤدي إلى تدهور البيئة وتتسم بالفنية والقبول."

***- تعريف المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة الذي انعقد في جوهانسبورغ في العام 2002 :** التنمية المستدامة هي: "الالتزام بإقامة مجتمع عالمي منصف يدرك ضرورة كفالة الكرامة الإنسانية للمجتمع حيث يمثل السلام والأمن والاستقرار و احترام الإنسان والحريات الأساسية بما فيها الحق في التنمية و احترام التنوع الثقافي."

فالتنمية المستدامة حسب هذا المنظور الجديد هي عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغييرات في الهياكل الاجتماعية و السلوكية و الثقافية و النظم السياسية و الإدارية، فهي تعني النهوض الشامل للمجتمع و فتح أكبر عدد ممكن من الخيارات أمامه بما يسمح بتحقيق طموحاته في شتى المجالات، مع التركيز طبعا على عنصر الاستمرارية التي تراعي حقوق الأجيال القادمة في الاستفادة من نتائج هذه العملية التنموية المستمرة.

ثانيا: خصائص التنمية المستدامة:

يمكن تحديد أهم خصائص التنمية المستدامة في النقاط التالية:

1- شمولية : تحتوي على كل الركائز التي يستند إليها المجتمع المعاصر في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية المتكاملة.

2- تراكمية : بمعنى أن ظهورها كان تتويجا لأفكار وأطروحات متنوعة سابقة ومزيجا من التجارب والخبرات العملية الماضية.

3- تطورية : هي رؤية متطلعة ومتفتحة إلى المزيد من المساهمات والإضافات والإثراء والتجديد.

4- تشاركية : لأن تحويل مفهوم ومضمون التنمية المستدامة إلى واقع ملموس يقتضي بالضرورة ضمان المشاركة الفعالة لكافة فواعل المجتمع : المسؤولين الرسميين، الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، الباحثين والدارسين والأفراد.

كما أن مشاركة المواطنين في التنمية المستدامة تجعلهم يدركون حجم مشكلاتهم وإمكاناتهم وحقيقة الخدمات والبرامج التي يشتركون فيها، كما أنها وسيلة فعالة لتدعيم الرقابة المجتمعية وهي بذلك تكون بمثابة ضمان لتعديل مسار التقييم مشاريع واستراتيجيات التنمية المستدامة وما يتماشى والمصلحة العامة للمجتمع.

4- متوازنة : أي التوازن بين وسيلتها "الإنسان" وغايتها " الإنسان" والتوازن بين عملية توسيعها (تعظيم الإنتاج وزيادة الدخل) ومستوى توزيعها (عدالة الاستفادة من المنافع المتحققة) والتوازن بين ثنائية السوق والمجتمع، والتوازن بين الريف والمدينة والتوازن بين الإنفاق العام والخاص، والتوازن بين مصلحة الجيل الحالي والجيل القادم، والتوازن بين الرجل والمرأة، والتوازن بين الأغنياء والفقراء.

5- أخلاقية : في جعل البشر وليست الموارد هم القاعدة المركزية لانطلاقها وفي رعايتها الطبيعية التي هي بيئة البشر ومكمن ديمومة وجودهم.

6- مستقبلية : بحيث يعتبر البعد الزمني فيها أساسيا، إذ أنها تنمية طويلة المدى بالضرورة وتعتمد على تقدير إمكانات الحاضر وكذلك التنبؤ والتخطيط لمتغيرات المستقبل.

فالتنمية المستدامة لها اربع سمات هي:

1- ظاهرة عبر جيلية (عملية تحويل من جيل الى آخر – من 25 الى 50 سنة) .

2- تحدث في مستويات عدة تتفاوت (عالمي، اقليمي، محلي).

3- مجالات متعددة (اقتصادية، سياسية، اجتماعية، بيئية، ادارية، تكنولوجية.

4- تقدير الاحتياجات الانسانية الحالية وكيفية الابقاء عليها.

ثالثا: مبادئ التنمية المستدامة

يمكن حصر أهم مبادئ التنمية المستدامة في النقاط التالية:

1- مبدأ العدالة: حصول الناس على حقوق متوازنة في المجتمع من حيث المكانة والثروة والمشاركة في عملية التنمية.

2- مبدأ التمكين: يجب أن يكون الناس في وضع يتيح لهم المشاركة الكاملة في صنع القرارات ورسم السياسات العامة وتنفيذها، فليس من العدل ان تصاغ سياسات وتتخذ قرارات سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية دون سماع نظر

وجهة نظر الجميع، لذا ظهرت الحاجة إلى ضرورة توسيع المشاركة في الحياة السياسية وتقوية الهيئات المهنية ومؤسسات المجتمع المدني.

3- مبدأ التقارب الاجتماعي: يرتكز هذا المبدأ على تنمية الموارد البشرية والقضاء على البطالة وعدم تهميش فئات واسعة من المجتمع، وتطوير التمكين والمشاركة وتثبيت مبدأ المساءلة والشفافية وفعالية الإدارة.

4- الاستدامة والامان الشخصي: تلبية حاجات الجيل الحالي دون التأثير السلبي في حياة الأجيال اللاحقة وحقها في العيش الكريم، أما الأمان الشخصي هي الحق في الحياة بعيد عن أي تهديدات (الامراض، الاوبئة، الفقر، الجهل، الامية....الخ.(

رابعا: متطلبات تحقيق التنمية المستدامة

تحقيق التنمية المستدامة يتطلب توفر مجموعة من الأنظمة الثابتة التي يجب أن تتجسد في واقع الحياة الإنسانية أبرزها ما يلي:

1- نظام اجتماعي يقدم الحلول للتنمية غير المتناغمة ويقدم المقترحات الممكنة لديمومة وتصعيد فعاليات المشاركة للنوع الاجتماعي (أي يتوافق مع خطط التنمية واساليب تنفيذها).

2- نظام سياسي يُؤمّن المشاركة الفعالة للمواطن في عملية صنع القرار وفي مختلف مستويات الحياة والفعاليات الإدارية و الاجتماعية ورسم السياسات العامة (نظام سياسي ديمقراطي).

3- نظام اقتصادي يستطيع من خلال مقدرته على إحداث فائض ويعتمد على الذات واشراك القطاع الخاص (نظام اقتصادي فعال).

4-نظام إنتاجي واداري ودولي يراعى فيها الأنماط المستدامة للتجارة والتمويل.

5- نظام تعليمي يدرب على تأصيل البعد البيئي في كل انشطة الحياة عامة والتنمية المستدامة خاصة.

خامسا: ابعاد التنمية المستدامة: للتنمية المستدامة عدة أبعاد متداخلة هي:

1- البعد الاقتصادي (رأس المال المادي): يتمحور هذا البعد هو توسيع وزيادة الانتاج والدخل الثروة وتراكم رأس المال، لذا لا بد أن يتضمن هذا البعد ما يلي:

-الكفاءة والفعالية الاقتصادية والنمو المستديم.

-تراكم رأس المال وكفاءته.

-اشباع الحاجات الأساسية.

-العدالة الاقتصادية والمساواة في توزيع الموارد والحد من التفاوت في الدخل.

2- البعد الاجتماعي والسياسي (رأس المال البشري والمعرفي): يكون النظام مستداما اجتماعيا في تحقيق العدالة في التوزيع وايصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها، والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية. فالتنمية المستدامة تهدف إلى:

-تحسين مستوى الرعاية الاجتماعية.

-تحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة.

-التقليل والتصدي للفقر.

-الأسلوب الديمقراطي في الحكم .

3- البعد البيئي: التنمية المستدامة تهدف إلى حماية البيئة والموارد الطبيعية من خلال الاستغلال العقلاني لهذه الموارد من أجل المحافظة عليها، لذا يقتضي هذا البعد ما يلي:

-الاستخدام الامثل للطاقة والموارد النادرة.

-حماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري والتقليل من انبعاث الغازات السامة.

-تشجيع استخدام تكنولوجيا أنظف.

-تحقيق التنوع البيولوجي والمحافظة على تنوع الأحياء.

4- البعد المؤسسي: من أجل تحقيق التنمية المستدامة لا بد من انشاء الاطار المؤسسي المناسب من خلال:

-وضع الاستراتيجيات الوطنية الرامية الى الاندماج المتكامل للأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

-اتخاذ الاجراءات لتوقيع الاتفاقيات العالمية والتصديق عليها.

-تحسين فعالة الآليات القانونية الدولية والوطنية فيما يرتبط بتحقيق التنمية المستدامة.

سادسا: معوقات تحقيق التنمية المستدامة

تواجه دول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة العديد من التحديات، التي تعيق جهودها في تحقيق التنمية المستدامة، من بين هذه التحديات والمعوقات نذكر ما يلي:

-انتشار الفساد وانعكاساته على جهود التنمية المستدامة.

-عدم الاستقرار السياسي وغياب استقرار السياسات الاقتصادية والتنموية.
-تدني وضعف البنيات التحتية خاصة في مجال تقديم الخدمات الأساسية.
-ارتفاع حجم الديون الخارجية وفوائدها.
-ارتفاع عدد السكان واستمرار معدلات الهجرة غير الشرعية.
-مشكلات الفقر والبطالة والأمية.
-ضعف ملاءمة التقنيات والنماذج والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة.